

Āfāq al-Hidārah al-Islamiyyah

A Biannual Journal on the Horizons of Islamic Humanities

Issue No. II, Autumn 2002 and Winter 2003

- ▣ **Publisher:** Institute for Humanities and Cultural Studies (IHCS)
- ▣ **Director:** Prof. Mehdi Golshani
- ▣ **Editor-in-Chief:** Dr. Sadiq Ainawand
- ▣ **Issue Editor:** M. Kaiss Al-Kaiss
- ▣ **Pub. Manager:** Rahmatollah Rahmatpour

ISSN 1562-6822

Mailing address

Āfāq al-Hidārah al-Islamiyyah

Institute for Humanities and Cultural Studies (IHCS)

P. O. Box: 14155-6419, Tehran 14374, Iran

Tel: 98-21-8046891-3

Fax: 98-21-8036317

1. E-mail afaq@ihcs.ac.ir

2. E-mail AlKaiss@ihcs.ac.ir

ĀFĀQ AL-HIDĀRAH AL-ISLAMIYYAH is a biannual journal published by the Institute for Humanities and Cultural Studies. The authors assume responsibility for their views expressed here. Articles and photographs may be reproduced provided that ĀFĀQ AL-HIDĀRAH AL-ISLAMIYYAH is cited.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آفاق الحضارة الاسلامية

تصدر عن معهد العلوم الانسانية والدراسات الثقافية
عددان في السنة (نصف سنوية)
العدد الحادي عشر، السنة السادسة ١ / محرم / ١٤٢٤ هـ.
اسفند ١٣٨١ هـ ش / مارت ٢٠٠٣ م

رقم المنشور القياسي الدولي ١٥٦٢ - ٦٨٢٢

- المدير المسؤول: الدكتور مهدي گلشنی (رئيس معهد العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية)
- تحت اشراف هيئة استشارية
- رئيس التحرير: الدكتور صادق آئينه‌وند
- مدير التحرير: قيس آل قيس
- مدير النشر: رحمت الله رحمت پور
- المطبوع: ١٠٠٠ نسخة
- المشرف الفني على الطباعة: سيد ابراهيم سيد علي
- المطبعة: شركة طباعة بهمن
- الثمن: ٣٥٠٠ ريال
- الاشتراك السنوي: ٧٠٠٠ ريال
- العنوان: الجمهورية الاسلامية الايرانية مع علوم الشان
- طهران، شارع كردستان، رقم ٦٤، الرقم البريدي ١٤٣٧٤
- الهاتف: طهران: ٨٠٥٣٩٣٤ و ٨٠٣٦٣٢٠ و ٨٠٤٦٨٩١-٣، الفاكس: طهران: ٨٠٣٦٣١٧

Email afaq @ ihcs.ac.ir

Email AL Kaiss @ ihcs.ac.ir

التنمية المتعالية

الدكتور سيد حسين مير جليلي *

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد

ومساعد الشؤون التعليمية

بمعهد العلوم الإنسانية والدراسات

الثقافية - وزارة العلوم، البحوث والتكنولوجيا

المستخلص

لم تكن سياسات التنمية الاقتصادية ناجحة في عالم اليوم حيث ازداد الفقر المدقع وتكاثر عدد الفقراء خلال الثلاثين سنة الأخيرة، كما أن نموذج الحاجات الأساسية لم يحرز نجاحاً أثناء التنفيذ. إذاً الحل الأوحيد لهذه المشكلة القديمة هو نظام التنمية المتعالية، ويتكوّن هذا النظام من ثلاث مراحل هي: النمو - التغيير - التعالي، ولذلك يعتبر هذا النظام أكمل نظام عرّف لهذا اليوم وله الأفضلية على النظم الأخرى. والتنمية المتعالية تختلف عن غيرها، في:

المراحل - النظرة إلى الإنسان - المعيار - الهدف المرحلي - تخطيط التنمية الاقتصادية -
البعد - المحور - دور التنمية الاقتصادية - دور الثقافة والهدف النهائي للتنمية الاقتصادية.

١ - المقدمة

صرّح الأمين العام للإونكتاد^١ في «تقرير أقل البلدان نمواً عام ٢٠٠٢ م»، فقال: «تزداد معدلات الفقر المدقع في البلدان الأقل نمواً، إنَّ في تلك البلدان نحو ٤٨ في المائة من السكان كانوا يعيشون على أقلّ من دولار واحد في اليوم خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٦٩ م)، مقابل ٥٠ بالمائة خلال الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩ م)، وهذا يعني أنّ عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في البلدان الأقل نمواً زاد إلى أكثر من الضعف في السنوات الثلاثين الأخيرة، حيث ارتفع من ١٣٨ مليون نسمة في النصف الثاني من الستينات إلى ٣٠٧ ملايين نسمة في النصف الثاني من التسعينات.

أما نسبة السكان الذين يعيشون على أقلّ من دولارين في اليوم فقد ظلّت على حالها تقريباً في النصف الثاني من الستينات وفي النصف الثاني من التسعينات. وهذا يعني أنّ عدد السكان الذين يعيشون على أقلّ من دولارين في اليوم في البلدان الأقل نمواً قد زاد أيضاً إلى أكثر من الضعف في الثلاثين سنة الماضية.^٢

وأكد الأمين العام للإونكتاد، في «تقرير أقلّ البلدان نمواً عام ٢٠٠٢ م»، على ازدياد الفقر المدقع والفقراء خلال الثلاثين سنة الأخيرة الماضية.

نشأت حصيللة العمل هذه نتيجة العجز الموجود في الأسس التحليلية للتنمية الإقتصادية في السبعينات والثمانينات، كما أنّ «نموذج الحاجات الأساسية»^٣ قد ساد في الأوساط العلمية الإقتصادية وذلك لأنّ الإقتصاديين المتخصصين في التنمية كانوا يشاهدون أنّ حصيللة النمو الإقتصادي لن تتسلسل إلى الأدنى^٤ ولذلك أعاد «نموذج الحاجات الأساسية» مفهوم التنمية الإقتصادية على أنه ليس النمو الإقتصادي فحسب بل يهدف هذا المفهوم إقلاع الفقر بشكل مطلق^٥. أمّا «نموذج الحاجات الأساسية» فلم يحرز في ساحة العمل نجاحاً.

أعتقد أنّ الحلّ الوحيد لمشكلة التنمية الإقتصادية هو نظرية «التنمية الإقتصادية المتعالية»، إذاً فهاهي التنمية الإقتصادية؟

٢ - تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية (process) التي يزداد بواسطتها الدخل المتوسط الحقيقي^٦ للبلد على المدى الطويل، شريطة ألا يزداد عدد السكان المتميزين بالفقر المطلق، ولا سوء توزيع الدخل إقتصادياً.

ولزوم التنمية الاقتصادية أكثر من النمو الإقتصادي، لأنَّ التنمية الإقتصادية هي النمو الإقتصادي إضافة إلى التغيير، لذا فإنَّ التنمية تشمل أبعاد الكيفيّة والحال أنَّ النمو يشمل أبعاد الكميّة، كما أنَّ البعد الكيفي للتنمية يشمل أفضلية عوامل الإنتاج والتكنولوجيا لتسخير الطبيعة وأفضلية المؤسسات (institutions) وتغيير الفكرة والقيم الإقتصادية.^٧

٣ - مفهوم التنمية الاقتصادية المتعالية

التنمية الاقتصادية المتعالية هي التنمية الاقتصادية إضافة إلى التعالي. إذن تتكوّن التنمية الاقتصادية المتعالية من مراحل ثلاثة:

١ - النمو الإقتصادي.

٢ - التغيير.

٣ - التعالي.

● النمو الإقتصادي: ينقسم النمو إلى قسمين هما، النمو الكميّ، والنمو الكيفي.

والنمو الكميّ ينقسم بدوره إلى شطرين، الشطر الطبيعي (physical) والشطر البيئي

(environmental). أمّا النمو الكيفي، فينقسم إلى شطرين هما، الشطر الروحي

(spiritual)، والشطر الأخلاقي (moral).

● التغيير؛ ينقسم التغيير إلى قسمين، هما:

التغيير التقني

التغيير الإقتصادي والاجتماعي^٨

والحال أنَّ في التنمية الغير المتعالية، يكون «النمو» نمواً كميّاً فحسب، و«التغيير» تغييراً

تقنياً فحسب.

«إذن التنمية الاقتصادية المتعالية أتمّ وأكمل من غيرها».

٤ - مقارنة التنمية الاقتصادية المتعالية وغيرها

التنمية الاقتصادية المتعالية تختلف عن غيرها في:

المراحل - النظرة إلى الإنسان - المعيار - الهدف المرحلي - تخطيط التنمية الاقتصادية -
البعد - المحور - دور التنمية الاقتصادية - دور الثقافة - الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية،
وكما يلي:

١ - (٤) المراحل

التنمية الاقتصادية الغير المتعالية تتكوّن من مرحلتين، هما: النمو الاقتصادي - والتغيير
(أبعاد الكيفيّة)، أما التنمية الاقتصادية المتعالية، فتتكوّن من ثلاث مراحل، هي: النمو -
التغيير - التعالي.
وبالنسبة للنموّ والتغيير، تكون التنمية الاقتصادية المتعالية أكمل وأتمّ.

٢ - (٤) النظرة إلى الإنسان

في التنمية الاقتصادية الغير المتعالية، النظرة إلى الإنسان، «مادية». أما في المتعالية،
فالإنسان ذو بعدين: بعد مادي، وبعد معنوي (روحي).
وعلى الرغم من اهتمام بعض الاقتصاديين بالعوامل الإنسانية، وصلتها بالتنمية
الاقتصادية وتزايد أهمية الاستثمار في الإنسان بالتعليم والصحة والتغذية، إلّا أنه لم يكن إلّا
امتداداً لنظرية رأس المال من أجل الدخول في مجالات جديدة كانت مغفولة عنها من قبل.
ولم تتطور نظرية التنمية الاقتصادية كي تعطي الإنسان دوراً هاماً في الإطار العام للتنمية
الاقتصادية.

أما التنمية الاقتصادية المتعالية: فتتناول الموضوع كجزء من عملية أوسع هي تنمية
الإنسان مادياً وروحياً (معنوياً)، وتهتم بكل جوانب حياة الإنسان لا الجانب المادي فقط.

إذن التنمية الإقتصادية ليست عملية مادية (إنتاج) فحسب، بل وإنما هي عملية إنسانية تستهدف تنمية الإنسان وتقدمه المادي والروحي معاً.

٣ - ٤) المعيار

في التنمية الإقتصادية الغير المتعالية، تُقسّم دول العالم إلى مجاميع تبعاً لمستوى متوسط الدخل فيها، وتبلغ هذه المجاميع إما ثلاثة أو أربعة، هي:

● الدول الفقيرة

● الدول المتوسطة الثراء

● الدول الغنيّة

«هذا عند تقسيمها إلى ثلاثة مجاميع».

أو:

● الدول الشديدة التخلف.

● الدول المتخلفة نوعاً.

● الدول المتقدمة نسبياً.

● الدول المتقدمة.

«هذا عند تقسيمها إلى أربعة مجموعات».

هذا القياس (أي متوسط دخل الفرد) لا يكفي بمفرده كمعيار أو أسلوب أو مدلول دقيق للدلالة على الأوضاع الإقتصادية ومستويات المعيشة في الدول المختلفة وذلك لعدم دلالاته على البيئات الأساسية للإقتصاد واختلاف مجالات النشاط الإقتصادي والهياكل النسبية للأسعار، ومستويات هذه الأسعار ونفقات المعيشة، وطريقة توزيع هذا الدخل بين السكان إلى غير ذلك من عوامل تحدّد من صلاحيته كمقياس للتخلف أو التقدّم. وعلى الرغم من انخفاض مستوى متوسط الدخل الفردي في الدول النامية بصفة عامة إلا أن هناك من هذه الدول بعضاً من الأقطار «النفطيّة» التي يزيد فيها متوسط دخل الفرد عن متوسط الدخل السائد في أكثر دول العالم تقدماً.

بعض الإقتصاديين يرى أن يُضاف إلى هذا المعيار (أي: الدخل المتوسط) المستوى التعليمي للسكان، ومستوى رعاية الصحة المتوفرة لهم، ومستوى التغذية، لكن هذا المعيار الموسع لا يشمل كافة النواحي التي يجب أن تشمل التنمية الإقتصادية، وهي: توزيع الدخل العادل، والسلامة الأخلاقية للمجتمع.

أما في التنمية المتعالية فالمعيار هو: الدخل المتوسط مع توزيع الدخل العادل بالإضافة إلى السلامة الأخلاقية. وعندما ارتفعت السلامة الأخلاقية مع الدخل المتوسط فالتنمية المتعالية قد تحققت وإلا فلا.

٤ - ٤) الهدف المرحلي

الهدف المرحلي في التنمية الإقتصادية الغير المتعالية هو ارتفاع الدخل المتوسط للمجتمع وإن أدى إلى ازدياد عدد الفقراء كما ذكرنا في مقدمة المقالة (إسناداً إلى ما ذكره الأمين العام للإونكتاد) في تقرير أقل البلدان نمواً عام ٢٠٠٢ م.

أما في التنمية الإقتصادية المتعالية فالهدف المرحلي هو ارتفاع الدخل المتوسط بالإضافة إلى ضمان أقل مستوى المعيشة للإنسان.

ومن الضروريات التي يجب تنفيذها لضمان أقل مستوى للمعيشة، تأمين الطعام واللباس والمأوى والرعاية الصحية ومكافحة الأمية. وهناك احتياجات أخرى يمكن إضافتها لهذه القائمة حسب المستجدات.

تقع المسؤولية في تلبية هذه المتطلبات على الفرد نفسه وعلى أقربائه وجيرانه وعلى المجتمع ككل. وبما أنها فرض كفاية، فإن المسؤولية النهائية لتلبية هذه الضروريات تقع على الدولة، كما يجب أن يضمن دستور الدولة تلبية احتياجات الفرد.

وفي الظروف الراهنة تتطلب تلبية الحاجات وضع برنامج شامل. وقد يستلزم ذلك تحويل الدخل مباشرة إلى الفقراء وتوفير السلع الاستهلاكية والخدمات الإجتماعية. وكذلك التدخل في سوق السلع والعوامل.

وعلى المدى الأبعد يكون من الضروري تعيين منهج للقوى البشرية وتنميتها يشمل

توزيعاً عادلاً للدخل القومي والثروة الوطنية، على أن يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في هذا المضمار.

٥ - ٤) تخطيط التنمية الإقتصادية

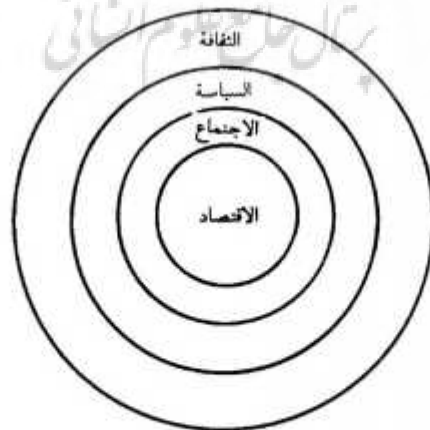
في التنمية الإقتصادية الغير المتعالية، يبدأ تخطيط التنمية الإقتصادية من الإقتصاد وينتهي بالإقتصاد. أما في التنمية الإقتصادية المتعالية فيبدأ تخطيط التنمية الإقتصادية من الثقافة ويختم بالإقتصاد.

تخطيط التنمية الإقتصادية يتكوّن من ثلاث مراحل:

- بيان الظروف الإقتصادية الراهنة.
 - بيان الأهداف الإقتصادية المطلوبة.
 - كيفية الوصول من الظروف الراهنة اقتصادياً إلى الأهداف المطلوبة اقتصادياً.
- أما في التنمية الإقتصادية المتعالية، يبدأ تخطيط التنمية الإقتصادية من الثقافة الإقتصادية، وتبيين الظروف الثقافية الراهنة للمجتمع، والظروف الثقافية المنشودة للمجتمع، وبذلك يتبين للعيان النظام السياسي الموجود والنظام السياسي المنشود والنظام الإجتماعي الموجود والمنشود، وكذلك النظام الإقتصادي الموجود والمنشود، وكيفية اجتياز الظروف الإقتصادية الراهنة والوصول إلى الظروف المطلوبة والمنشودة إقتصادياً، حيث تحمل في مضمونها الهدف الثقافي للمجتمع.

الخط البياني الرقم (١):

مراحل تخطيط التنمية الإقتصادية المتعالية



٦ - ٤) البعد

للتنمية الاقتصادية الغير المتعالية بعد واحد فقط وهو «البعد الاقتصادي». لكنّ التنمية الاقتصادية ذات أبعاد متعددة كالبعد الاقتصادي، والبعد الثقافي، والبعد الاجتماعي، والبعد الأخلاقي، والبعد السياسي، وغيرها من الأبعاد. وذلك لأنّ التنمية ترتبط بالإنسان والمجتمع، ولا يخفى أنّ الإنسان والمجتمع الإنساني متعدد الأبعاد، وبناءً على هذا يجب أن لا تكون التنمية الاقتصادية منعزلة عن الأبعاد غير الاقتصادية.

٧ - ٤) المحور

التنمية الاقتصادية غير المتعالية تركّز على زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. أما التنمية الاقتصادية المتعالية فتركّز على الإنسان، إضافة إلى أنّ التنمية الاقتصادية تدور حول الإنسان، ولذلك تكون التنمية الاقتصادية خادمة للإنسان، وليس الإنسان خادماً لتزايد التنمية الاقتصادية. أو بعبارة أخرى: يجب أن يكون الإنسان أساساً للتنمية الاقتصادية، وسياسيات التنمية يجب أن تكون عاملاً لإزالة الموانع الكائنة أمام الإنسان، وتهيئ الظروف المناسبة للنمو الإنساني والتكامل البشري.^{١٠}

أما الأدب الاقتصادي المعاصر للتنمية الاقتصادية في نظرية رأس المال الإنساني، فهو يهتم بالإنسان أيضاً، لكنّه ينظر إلى الإنسان نظرة آليّة لإنتاج أكبر وليس مستقلاً ذاتياً. إذاً في التنمية المتعالية نواة المجهود التنموي هو الإنسان نفسه، لذا فإنّ التنمية تعني توفير متطلبات كرامة الإنسان وعزّته بالإضافة إلى بيئته المادية والثقافية والاجتماعية، أما في المفهوم المعاصر فإنّ المجال الحقيقي لأنشطة التنمية يركّز على البيئة المادية فقط.

٨ - ٤) دور التنمية الاقتصادية

في التنمية الاقتصادية الغير المتعالية، يكون الوصول إلى التنمية الاقتصادية هدفاً. أما في التنمية الاقتصادية المتعالية فالوصول إلى التنمية الاقتصادية، آليّ للحصول على التعالي الروحي.

٩ - ٤) دور الثقافة الاقتصادية

تمثل الثقافة الاقتصادية للمجتمع، مجموعة المبادئ والقيم التي يعمل بها المجتمع ويعتقدها، والواقع أن للثقافة دوراً قيادياً بالنسبة لما عداها من العوامل، فكل ما عداها تبع لها وسائر في محورها، فهي التي تحدّد موقف الإنسان من الثروة، وهي التي تضفي قيماً معينة على سلوك الإنسان الاقتصادي أو غيره. ولعلنا ندرك أهميتها عندما نُقرّ ما قرّره خبراء الاقتصاد من أن نقطة البدء في أي تقدم اقتصادي هي رغبة الفرد في التقدّم، والدافع الرئيس إلى تلك الرغبة إنما هو الثقافة، وبمقدار ما تتفق الثقافة مع الحقائق والواقعات تكتسب صفة الصلاحية.

مايكل تودارو من المتخصصين البارزين في التنمية الاقتصادية يعترف بأنّ التنمية الاقتصادية ليست حادثة فيزيائية أو طبيعية لا تتأثر بالثقافة والآداب والسنن، بل التنمية الاقتصادية تنشأ وترعرع في البيئة الثقافية والاجتماعية. كما أنّ إيجاد المجال لإزدياد الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة وتوفير إمكانيات العمل (بشكل واسع) يكون نتيجة وثمرات المتغيرات الاقتصادية، كالإدخار والاستثمار...، وتابع للقيم والاعتبارات والنزعات والرؤى والاعتقادات وصحة الأعمال وصدق النيات في المجتمع وسجيّة الأمة. ومن البديهي أنّ التحقيقات والأبحاث الاقتصادية جزء لا ينفك من واجبات ومفروضات الاعتبار والقيم رغم الحيلولة على اخفائها وبمهارة خاصة وذلك لأن هذه البحوث قائمة على فرضيات مضطربة عرضية لأسلوب وسيرة الإنسان والعلاقات الاقتصادية، لذا فإن صحة واعتبار هذه الأبحاث وتأويلها يبنى على فرضيات اعتبارية (value assumptions) لهذا يكون تقييم الاقتصاديين المبني على أنّ ما يعتقدونه موازياً ومساوياً للحقائق السائدة عالمياً خطأ مؤكداً، وخصوصاً عندما يحملون المتغيرات غير الاقتصادية ويعتبرونها هزيلة وعديمة الأهمية^{١١}.

وبناء على هذا يكون دور الثقافة في التنمية المتعالية دور أساسي، حيث يظهر هذا الدور واضحاً جلياً في تخطيط التنمية الاقتصادية التي تبدأ من الثقافة الاقتصادية.

١٠ - ٤) الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية

الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية الغير المتعالية هو الاستهلاك الوفير الذي أشار إليه «روستو» في نظريته في «النمو الاقتصادي». قد رأى «روستو» أن كل مجتمعات يرغب في التنمية يجب عليه أن يجتاز المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي التي حققت الدول المتقدمة من خلالها نجاحاً، وهي:

١ - مرحلة المجتمع التقليدي

المجتمع التقليدي هو المجتمع الذي يقوم اقتصاده على النشاط الأولي واستخدام الفنون الإنتاجية البدائية وانخفاض متوسط دخل الفرد.

٢ - مرحلة التهيؤ للإنتلاق

التهيؤ يبدأ بالتطور في مناهج التعليم، وأساليب ومعدلات الاستثمار، وفنون الإنتاج، وزيادة التعامل التقدي، ونمو الجهاز المصرفي، واتساع نطاق التجارة.

٣ - مرحلة الإنتلاق

في هذه المرحلة تزداد مستويات الإيدخار والإستثمار إلى ١٠٪ من الناتج القومي أو أكثر، ويزداد انتشار الفن الإنتاجي الحديث، ويشمل التطور الزراعة والصناعة، ويزداد دخل الفرد المتوسط.

٤ - مرحلة الاتجاه نحو النضج الاقتصادي

في هذه المرحلة يعم التقدم كافة قطاعات الاقتصاد، وتنوع وتعدّد الصناعات، وتبلغ معدلات الاستثمار ١٠ - ٢٠٪ من الناتج القومي، ويزداد تصدير السلع، ويتحسن ميزان المدفوعات، ويزداد الدخل المتوسط.

٥ - مرحلة الاستهلاك الوفير

هذه هي المرحلة الأخيرة وهي الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية الغير المتعالية، حيث

يزداد مستوى الإستهلاك في المجتمع لإزدياد متوسط دخل الفرد بزيادات كبيرة، ويزداد إنتاج واستهلاك سلع الإستهلاك المعمرة والكماليات وتتحسن مستويات الخدمات المختلفة في المجتمع، ويصل الفن الإنتاجي في المجتمع إلى أعلى درجاته حيث ينتشر في كافة مجالات النشاط المختلفة.^{١٢}

هذا ما حدث للنمو الإقتصادي في الدول المتطورة تاريخياً. والهدف النهائي للدول النامية والمتخلفة هو الوصول إلى هذه المرحلة الأخيرة (وهي الإستهلاك الوفير). أما بالنسبة للتنمية المتعالية فالهدف النهائي هو ترسيخ القيم الإنسانية.

جدول رقم (١): مقارنة التنمية الإقتصادية المتعالية وغيرها

الرقم	الموضوع	التنمية الإقتصادية غير المتعالية	التنمية الإقتصادية المتعالية
١	المراحل	النمو - التنمية	النمو - التنمية - التعالي
٢	المنظرة إلى الإنسان	مادية	مادية ومعنوية
٣	المعيار	الدخل المتوسط	الدخل المتوسط + توزيع الدخل العادل + السلامة الأخلاقية
٤	الهدف المرحلي	ارتفاع الدخل المتوسط	ارتفاع الدخل المتوسط + ضمان أقل مستوى المعيشة
٥	تخطيط التنمية الإقتصادية	يبدأ من الإقتصاد ويختم بالإقتصاد	يبدأ من الثقافة ويختم بالإقتصاد
٦	البعد	باعد إقتصادي	متعدد الأبعاد
٧	المحور	الإنتاج	الإنسان
٨	التنمية الإقتصادية	هدف	آلي
٩	دور الثقافة الإقتصادية	تبعي	أصلي
١٠	الهدف النهائي للتنمية الإقتصادية	الإستهلاك الوفير	ترسيخ القيم الإنسانية

١١ - ٤) النتيجة

التنمية الاقتصادية المتعالية أوفر كمالاً من التنمية الغير المتعالية لأن التنمية المتعالية تنظر إلى الإنسان نظرة مادية ومعنوية، مع الإهتمام بالإتزان الأخلاقي وضمانة أقل معدل لمستوى المعيشة.

تخطيط التنمية الاقتصادية المتعالية يبدأ بالثقافة أولاً ثم ينتهي بالإقتصاد. كما أن سياسات التنمية المتعالية تدور حول الإنسان لا الإنتاج، والتنمية الاقتصادية ليست هدفاً نهائياً بل آلياً. ودور الثقافة دور أساسي، كما أن الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية هو ترسيخ القيم الإنسانية.

الهوامش

١. الاونكتاد هو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
٢. الاونكتاد، «تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠٠»، ص ١٠.
3. Basic needs model.
4. Trickle-down effect.
5. Diana Hunt, "Economic theories of Development", P.47.
6. Real per capita income.
7. Gerald M.Meier, "Leading Issues in Economic Development", 1995, p.7.
8. Aidit bin Ghazali, "Development, An Islamic perspective", 1990, p.24.
9. Seyyed Hosein Mirjalili, "The foundations of Development policies in View of Islamic political Economy", 1994, p.6.
- Abdel Hamid Elghazali, "Man is the basis of the Islamic strategy for Economic Developmant", Islamic Development Bank, 1994, p.13.
11. Michael Todaro, "Economic Development in the thidr world", 1995, p.44.
12. W.W. Rostow, "The stages of Econmic Growth", 1965, pp. 3-21.

المصادر

١. مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية، «تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠٢»، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٢.